واما الممنوع ان يكون اسما اعجميا
جا على عدد كثير منها اسفيباب واحرنجام
ويعرب ولا يكون على عدد شي من الاسما المعربة نحو قولهم كاف ها يا عين صاد
فلا يجعل هذا كله اسما واحدا ويعرب لانه ليس على عدد شي من الحروف العربية
وان كان مسمى بحرف واحد من حروف الهجا واضفت اليه سورة قال ابن عصفور
كان موقوفا لا اعراب وقال الاستاذ ابو علي اذا كانت سورة مضافة اليه
لفظا او تقديرا جاز فيه وجهان احدهما الحكاية وهو الذي يعني ابن عصفور
بالوقف والوجه الثاني الاعراب فالحكاية لانها حروف مقطعة تحكى كما هي
والاعراب ان تجعل اسما لحروف الهجا واذا اعربت فاسما الحروف تذكر وتونث
فمن ذكر صرف لانه ليس فيه الا علة واحدة ومن انث اجاز الوجهين
الصرف وعدمه لانه كهند وان لم تضف اليه سورة لا في اللفظ ولا في التقدير
فثلاثة اوجه الوقف على الحكاية واعرابه اعراب ما ينصرف ان قدرته
منقولا من مذكر واعرابه اعراب ما لا ينصرف ان قدرته منقولا من
مونث لان اسما الحروف يجوز فيها التذكير على معنى الحرف والتانيث على معنى
الكلمة وقرا بعض القرا قافَ والقرانِ وصادَ ولهذه القراة وجهان احدهما
ان يكون قاف اسما للسورة منصوبا بفعل مضمر تقديره اذكر قافَ او اقرا
قافَ والاخر ان يكون قاف وصاد اسمين للسورة ولكنهما غير متمكنين فبنيا
على الفتح ككيف وهذا الوجه ذكره سيبويه وكانه شبههما بكيف واين وحيث
من جهة عدم تمكنهما في الاسما كما لم تتمكن تلك في الاسما وان كانت مسمى باسم ولا
يكون من حروف الهجا فان كانت فيه الالف واللام اجري نحو الانفال والاعراف
والانعام وان لم تكن فيه امتنع الصرف ان لم تضف اليه سورة لفظا ولا
تقديرا تقول هذه هودُ ونوحُ وقرات هودَ ونوحَ وتبركت بهودَ
ونوحَ وان اضفت اليه سورة في اللفظ او التقدير بقي على ما كان عليه قبل
فان كان فيه ما يوجب منع الصرف منع نحو قرات سورة يونس وان لا
صرف نحو قرات سورة نوح وسورة هود انتهى سقناه مع طوله لنفاسته
وكثرة فوايده وعزته فانه قل ما يباع مع كثرة الانتفاع ويبكي الافضال
من الكلام في شرح المبني على هذا الوجه الحسن ولنكف القلم عن شوطه

فقد

٨
فقد اطلقنا له الرسن هذا وانا من اهل القصور والتقصير فما لي وللتطويل
والتكثير والله المسول ان يمن بحسن الخاتمة فهو حسبي ونعم الوكيل قوله
وما سلم من شبه الحرف فمعرب اما ان تكون الفا فيه رابطة لجواب الشرط ان
قدرت ما شرطيه او داخله على خبر المبتدا المتضمن لمعنى الشرط ان جعلت
ما موصوله ولا بد مع ذلك كون الفعل ماضيا لفظا لانا نجعله اذ ذاك بمعنى
المستقبل كما تقول الذي اتاني فله درهم على انه لو جعلت ما موصوله
وبقي الماضي على معنى المضي امكن دخول الفا ايضا كما سيعلم من باب
المبتدا ان شا الله تعالى قال ابن الحاجب وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط
فيصح دخول الفا في خبره وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة
الموصوفة بهما اي يكون المبتدا اسما موصولا صلته فعلا او ظرف
ويقصد ان حصول احدهما سبب لحصول الاخر او يكون المبتدا
نكرة صفتها فعل او ظرف وقصد ان حصول احدهما سبب لحصول
الخبر وعلى هذا فلا حاجة الى تقدير اما في كلام المصنف واعلم ان السيد
قال في حواشي الرضي ما نصه جعل صاحب الكشاف الاسما المعدودة العارية
عن المشابهة المذكورة اي في قول الكافية في بيان حد المعرب المركب الذي لم
يشبه مبني الاصل معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من
قولك اعربته فان ذلك لا يحصل الا باجرا الاعراب على الكلمة بعد التركيب
بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة اي صاحب الكشاف الصلاحية
لاستحقاق الاعراب بعد العقد والتركيب وهو الظاهر من كلام الامام
عبد القاهر واعتبر المصنف يعني ابن الحاجب حصول الاستحقاق
بالفعل اي وذلك بالتركيب مع العامل واما وجود الاعراب بالفعل
في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي
معربة انتهى كلام السيد وتقدم ان الناظم في شرح الكافية عد من انواع
الشبه الشبه الاهمالي ومثله بالاسما قبل التركيب وقضيته ذلك انه يخالف
العلامة ويوافق لابن الحاجب فقوله ومعرب الاسما ما قد سلما الخ

Copyright @ King Saud University